وينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة هذا الجدول ما يلي : ١ — انه يشمل الفلسطينيين بفئتيهم اللاجئين منهم والوافدين . ٢ — كما أشرت سابقا ان الحصول على أي معلومات من ملفات مديرية شؤون الفلسطينيين تضطر الباحث كي ينال ما يطلب الى ان يتجول في كثير من الملفات المكدسة مما يجعل ضياع بعض المعلومات محتملا .

وهناك ملاحظات اخيرة على سلمي الدخل مجتمعين: ١ — ان اقل دخل عرف لدينا بالنسبة لغير الموظفين هو ٦٠ دينارا في السنة واعلى هذه الدخول هو ٦٠٠٠ دينار . وان ادنى دخل بالنسبة للموظفين والمستخدمين هو ١٢٠ دينارا في السنة واعلى دخل هو ٢٧٧٤ دينارا في السنة . ٢ — ان معدل الدخل لغير الموظفين هو ٤٩٩ دينارا في السنة وللموظفين والمستخدمين ٥٣٥ دينارا . ٣ — يظهر الجدولان مجتمعين ان ٧٩ ٪ من المجموع الكلي دخله اقل من ٦٠٠ دينار وان ١٧٪ منهم يقع دخل الواحد بين ٦٠١ — ١٢٠٠ وان ٤٪ من الجميع تتجاوز دخولهم ١٢٠١ دينار في السنة .

التوزع المهني وفرص العمل : يمتهن عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في العراق الحرف الصغيرة ذات الدخل المتواضع ومن هؤلاء تعاني نسبة كبيرة من البطالة التي تلمح مؤشراتها في اكتظاظ المقاهي القريبة من اماكن تجمعات اللاجئين بهم . وكما اشرت في الفصل الاول فقد زادت نسبة هؤلاء الذين يعملون في الحرف الصغيرة (خاصة اجراء في المطاعم) بقدوم اعداد من النازحين الجدد ، من الضفة الغربية خاصة ، في اعقاب حرب ١٩٦٧ . ويوجد فوق هذه القاعدة العريضة من الهرم الحرفي عدد كبير من الفلسطينيين الذين يعملون في الشركات والبنوك اداريين ومحاسبين وكتبة . ويقل عن هؤلاء عددا أولئك الذين يعملون في الدوائر والمصالح الحكومية . ونعتقد ان مرد ذلك يعود الى ان الشركات تدفع رواتب اعلى من الرواتب الحكومية، يضاف الى ذلك ان المواطن الفلسطيني لم يكن يتمتع وحتى وقت قريب ، بنفس حقوق الموظف العراقي في الاجر والتعيين والتقاعد . وتبين القائمة التالية توزع ٢٠٤ موظف ومستخدم فلسطيني في الوزارات والدوائر والمصالح الحكومية والشركات المؤممة : ٢٦ في مصلحة نقل الركاب / سائقين ، ١٧ في وزارة النفط ومؤسساتها ، ١٧ في المؤسسة العامة للتجارة ، ١٨ في مصلحة الكهرباء ، ١٠ في شركات الغزل والنسيج ، ٩ في المؤسسة العامة للصحافة والطباعة / كتاب وطابعون ، ٩ في شركات صنع الدخان ، ٨ في مصلحة السينما والمسرح العامة ، ٨ في شركة السمنت ، ٧ في شركات التأمين ، ٦ في شركات صناعة الادوية ، ٦ في البنوك المؤممة ، ٥ في مصلحة الموانىء ، ٥ في البريد والبرق والهاتف ، ٥ في مديرية التصميم والانشاء الصناعي العام ، ٥ في وزارة الري ، ٥ في رئاسة مجلس الخدمة العامة ، ٤ في مديرية المباني العامة ، ٣ في وزارة الاصلاح الزراعي ، ٣ في وزارة العمل — مديرية التخطيط ، ٣ في وزارة الزراعة ، ٣ في شركة استخراج الزيوت النباتية ، ٢ في وكالة الانباء العراقية ، ٢ في وزارة التخطيط، ٢ في مصلحة الخياطة العامة ، ٢ في مصلحة المزارع الحكومية العامة ، ١ في الشركة العامة للكيماويات والمعدات الزراعية ، ١ في مديرية الخدمات الاجتماعية العامة ، ١ في الشركة العامة للصناعات الهندسية ، ١ في محافظة بغداد .

يضاف الى هؤلاء الموظفين والمستخدمين في المصالح الحكومية ، المدرسون والمعلمون(٣٢) الذين يبلغ عددهم ١٠٥ موزعين كما يلي : ٤٦ مدرسا من قطاع غزة و ١٢ معلما من قطاع غزة و مدرسا واحدا من الضفة الغربية و ٤٢ مدرسا من فلسطينيي العراق و ٤ معلمين من فلسطينيي العراق . اي ان اكثر من نصف المعلمين والمدرسين هم من « الوافدين » . ويعامل المدرس « الوافد » معاملة تختلف عن المدرس « اللاجىء » ، فالاول يمنح ضعف الراتب الاساسي (الراتب الاساسي لحامل الشهادة الجامعية هو ٢٨ دينارا ، بالاضافة الى غلاء المعيشة المقرر للموظفين العراقيين (١٣ دينارا) بجانب بدل سكن (١٨ دينارا عراقيا في الشهر) يختص به « الوافد » . وهو يعمل بعقد يتجدد سنويا . اما المعلمون (الوافدون منهم واللاجئون) والمدرسون اللاجئون فيتساوون بالموظف العراقي . والى جانب هؤلاء المعلمين والمدرسين يوجد عدد قليل ممن التحقوا بسلك التدريس الجامعي (نحو ١٢ بين مدرس ومعيد نصفهم من قطاع غزة) .

اما بالنسبة للمهن الاخرى كالطب والمحاماة والهندسة والصيدلة فالفلسطينيون فيها قلة (طبيبان وصيدلي واحد ومحام واحد وعدد قليل